

القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية

*Economic Value Added as A Mean to Assess Financial Efficiency in Jordanian Commercial Banks*أ.د. جورج ناصر شواقفة¹¹ جامعة عجلون الوطنية (الأردن)

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2020/07/27

تاريخ الاستلام: 2020/07/10

ملخص: هدفت الدراسة إلى بيان أثر القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية، من خلال التعرف على أثرها على: تحديد الأهداف التنظيمية، تحسين الأداء، إدارة هيكل رأس المال، تحليل ربحية الاستثمار في الأسهم، وبناء أنظمة المكافآت وتحفيز الموظفين الإداريين في البنوك التجارية الأردنية في الفترة (2015 – 2019). تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان للأوراق المالية والتي يبلغ عددها (13) بنكا وذلك في نهاية عام 2019، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجانب النظري وكذلك أسلوب التحليل القياسي، وقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS بهدف تحقيق أهداف الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تحديد الأهداف التنظيمية، تحسين الأداء، إدارة رأس المال، تحليل ربحية الاستثمار في الأسهم. وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على بناء أنظمة المكافآت وتحفيز الموظفين الإداريين في البنوك التجارية الأردنية. ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية. وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات كانت أهمها: أن القيمة الاقتصادية المضافة هي أداة مفيدة للمديرين التنفيذيين التي تسهل اتخاذ الخيارات في عملية صنع القرار ويجب السعي لزيادة قيمته من خلال التركيز على كل من التكاليف المتكبدة والكفاءة المحققة، وإن على البنوك أن تسعى جاهدة لتحقيق أرباح عالية بما يكفي لتكون قادرة على تغطية تكاليف الفائدة، والباقي سوف يعمل على تلبية توقعات المساهمين فيما يتعلق بعائد الاستثمارات المحتفظ به، ومن الضروري الاهتمام بجميع الموظفين في المؤسسة، حيث يتم تسهيل ذلك من خلال بناء مخطط خطة المكافآت على أساس القيمة المضافة التي تم إنشاؤها كعنصر في نظام إدارة الكفاءة المالية وأساس لخطة المكافآت.

الكلمات المفتاحية: القيمة الاقتصادية المضافة، الكفاءة المالية، البنوك التجارية الأردنية.

تصنيف JEL : G21, G24

Abstract: The study aimed to demonstrate the effect of Economic Value Added (EVA) as a measure to assess the financial efficiency in Jordanian commercial banks, by identifying its impact on: setting organizational goals, improving performance, managing the capital structure, analyzing the profitability of investment in stocks, building reward and motivating administrative staff systems in Jordanian Commercial Banks in the period (2015 - 2019). The study population consisted of all the (13) Jordanian commercial banks listed in Amman Stock Exchange at the end of 2019, the study used the descriptive analytical approach, as well as, the standard analysis method. To Achieve the objectives of this study, the appropriate statistical tests were used relying on EVIEWS software. The main conclusions of this study were: there is a statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) of EVA on setting organizational goals, improving performance, managing capital, analyzing the profitability of investment in stocks. And no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) of EVA on building reward and motivating administrative staff systems. And thus, overall a statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) of EVA on assessing the financial efficiency in Jordanian Commercial Banks. Several recommendations of the study were reached, the most important of which are: the EVA is a useful tool for executives that facilitate making choices in the decision-making process and must increase its value by focusing on the costs incurred and the efficiency achieved, and that the banks should strive to achieve high profits enough to be able to cover the interest costs, the rest will work to meet the shareholders' expectations regarding the return on investments held, and it is necessary to take care of all employees in the institution, as this is facilitated by building a reward plan scheme based on the added value that was created as an element in financial efficiency management system and basis for reward plans.

Keywords: Economic Value Added, Financial Efficiency, Jordanian Commercial Banks.**Jel Classification Codes:** G21, G24

1. مقدمة:

الهدف الأساسي لكل المؤسسات، بما في ذلك البنوك التجارية، هو تعظيم الأرباح لأصحابها، ولذلك ينبغي أن تؤدي جميع قرارات الإدارة إلى تنفيذ مثل هذه المهمة المحددة. الكفاءة المالية تعني القدرة على تحقيق فائض في الإيرادات على التكلفة الإجمالية لرأس المال. وبالتالي، يجب ألا يشمل الربح المكتسب تكلفة الالتزامات المتكبدة فحسب، بل يجب أن يغطي أيضًا المكافأة التي يتوقعها أصحاب الأعمال. وفقًا لـ Kimball، يمكن تفسير جوهر الكفاءة المالية على النحو التالي: "طالما أن العائد المحقق من رأس المال المستثمر في المشروع لا يتجاوز تكلفة رأس المال، فإن المنشأة تعاني من خسائر. لا يهم ما إذا كان يدفع الضرائب ويحقق ربحًا مرتفعًا، لا يزال المشروع يعود إلى الاقتصاد بشكل أقل مما حصل عليه، طالما أنها لا تخلق قيمة، فإنها تدمرها". (Kimball, 1998:36).

تتيح الطرق المتنوعة لتقييم الفعالية المالية للمؤسسات مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تقيس فعالية أنشطتها، بعضها مشتق من مفهوم القيمة المضافة المعروفة منذ عام 1770م، والتي تحدد القدرة على خلق القيمة كفرصة لتغطية التكلفة الإجمالية لرأس المال. وبالتالي، فإن الفائض المتولد هو قيمة مضافة وهي مصدر الزيادة في أصول الملاك، وقد استخدمتها الشركات الاستشارية لتطوير مقاييسها الخاصة للقيمة المضافة. على الرغم من الآراء المتنوعة بشأن الطريقة المثلى لقياس وتقييم آثار الشركات، فقد تم قبول واسع النطاق بأن الربح المكتسب يجب ألا يتجاوز فقط تكلفة الالتزامات، ولكن أيضًا الأجر الذي يتوقعه الملاك. (Uyemura et.al., 1996).

القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added (EVA)) هي مقياس للكفاءة المالية المستخدمة لتقدير القيمة المضافة للشركة، تم إنشاؤه في عام 1989 من قبل شركة الاستشارات الأمريكية Stern Stewart & Co. إنه المقياس الأكثر شيوعًا للقيمة المضافة المستخدمة من قبل الممارسين والعلماء من أجل: تحديد الأهداف التنظيمية، وقياس وتحسين أداء الأعمال، وتقييم الشركات، وإدارة هيكل رأس المال، والتواصل مع المساهمين، وتحليل ربحية الاستثمار في الأسهم، وبناء أنظمة المكافآت للموظفين، وتحفيز الموظفين الإداريين. (www.valuebasedmanagement.net).

مشكلة الدراسة:

القيمة الاقتصادية المضافة هي أداة مهمة لقياس وتقييم الكفاءة المالية للمؤسسات (بما في ذلك البنوك). يتميز عن مقاييس الأداء التقليدية من خلال العديد من الميزات منها: توجه القيمة: يتم استخدامه لتقدير القيمة المضافة التي تم إنشاؤها للمساهمين ويتضمن في الحسابات تكلفة رأس المال المعبر عنها بالعائد المتوقع من قبل المستثمرين (المالكين)، ويعتمد المبلغ على المخاطر التي يتحملونها، والنهج الاقتصادي: يهدف إلى تحويل القيم المحاسبية إلى قيم اقتصادية من خلال إدخال تعديلات مناسبة على الميزانية العمومية وبيان الدخل، ثم توضيح القيمة الحقيقية للاستثمارات ورأس المال والربح الاقتصادي، والمخاطر: تحديد المخاطر المرتبطة بالمشروع من أجل تحديد قيمة رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطيته.

إن مشكلة استخدام القيمة الاقتصادية المضافة من المشكلات العامة التي تعاني منها البنوك العاملة في الأردن ذلك باعتبارها أحد العناصر الهامة التي لها تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط المصارف، والتي تبرز بوضوح من خلال النمو المتزايد وغير المتوقع لها من حيث الحجم والخطورة. وبناءً عليه تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو: هل مقياس القيمة الاقتصادية المضافة وسيلة فعالة في تقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أثر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على تحديد الأهداف التنظيمية في البنوك التجارية الأردنية؟
- ما أثر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على تحسين الأداء في البنوك التجارية الأردنية؟
- ما أثر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على إدارة هيكل رأس المال في البنوك التجارية الأردنية؟
- ما أثر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على تحليل ربحية الاستثمار في الأسهم في البنوك التجارية الأردنية؟
- ما أثر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على بناء أنظمة المكافآت وتحفيز الموظفين الإداريين في البنوك التجارية الأردنية؟

أهميه الدراسة:

يلعب موضوع أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الكفاءة المالية للبنوك التجارية دوراً هاماً ومؤثراً على الساحة المصرفية في أي بلد من بلدان العالم، سواء كانت هذه البلدان متقدمة اقتصادياً أو بلدان نامية، حيث أن هذا الأثر لا يقتصر على البنك أو المتعامل لوحدهما، بل أنه يمتد إلى مجالات أوسع من ذلك، ويؤثر على قاعدة هامه من قواعد الاقتصاد، ألا وهي القاعدة المصرفية، وتنبع أهمية هذه الدراسة في كونها ستقوم على بيان أهمية القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة فعالة لتقييم فعالية البنوك التجارية الأردنية وتحديد وسائل وطرق العلاج اللازمة لحل مشكلة حسابها، وذلك بوضع القواعد والترتيبات المسبقة لذلك والبحث عن نظام متكامل للتقليل من الآثار السلبية والجانبية لهذه المشكلة على القطاع المصرفي، مما يخدم مصلحة البنك ومصلحه العميل، والاقتصاد الوطني على حد سواء.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو بيان أثر القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال التعرف على أثرها على: تحديد الأهداف التنظيمية، تحسين الأداء، إدارة هيكل رأس المال، تحليل ربحية الاستثمار في الأسهم، وبناء أنظمة المكافآت وتحفيز الموظفين الإداريين في البنوك التجارية الأردنية في الفترة (2015 – 2019).

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة البحث وأهدافه تم تبني الفرضية الرئيسية التالية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية.

ومن هذه الفرضية الرئيسية تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

H₀₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تحديد الأهداف التنظيمية في البنوك التجارية الأردنية.

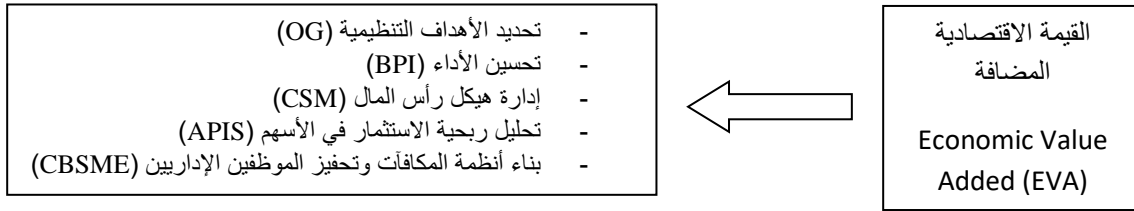
H₀₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تحسين الأداء في البنوك التجارية الأردنية.

H₀₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على إدارة رأس المال في البنوك التجارية الأردنية.

H₀₄: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تحليل ربحية الاستثمار في الأسهم في البنوك التجارية الأردنية.

H₀₅: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على بناء أنظمة المكافآت وتحفيز الموظفين الإداريين في البنوك التجارية الأردنية.

أنموذج الدراسة:



الشكل(1): إنموذج الدراسة

نموذج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على النموذج التالي لغايات التحليل الإحصائي:

$$EVA_{it} = \alpha_i + \beta_1 OG_{it} + \beta_2 BPI_{it} + \beta_3 CSM_{it} + \beta_4 APIS_{it} + \beta_5 CBSME_{it} + e_{it}$$

حيث أن:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added

OG: الأهداف التنظيمية Organizational Goals

BPI: تحسين الأداء Business Performance Improvement

CSM: إدارة هيكل رأس المال Capital Structure Management

APIS: تحليل ربحية الاستثمار في الأسهم Analysis of Profitability in Shares

CBSME: بناء أنظمة المكافآت وتحفيز الموظفين الإداريين Construction of Bonus and Motivation systems for Employees

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات لمتغيرات الدراسة.

i : البنك .

t : السنة .

α : ثابت الانحدار

e : الخطأ العشوائي

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: القيمة الاقتصادية المضافة:

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بأنها عبارة عن مقياس للأداء المالي للشركة المستند إلى الثروة المتبقية (Residual Wealth) المحسوبة عن طريق خصم تكلفة رأس المال من أرباح التشغيل، والمعُدلة في سبيل الضرائب على أساس نقدي. ويمكن الإشارة إليها بأنها الربح الاقتصادي (Economic Profit) والتي تظهر الربح الاقتصادي للشركة. وهي تستخدم كمؤشر لقياس أداء وحدات الأعمال اشتهر باسم القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added (EVA)). وتعتبر (EVA) منتجاً مملوكاً ويملك براءة ابتكاره شركة ستيرن وستيوارت (Stern & Stewart co.)، وهي شركة استشارية مسجلة في نيويورك وتسوق هذا المؤشر تحت اسم "نظام الإدارة المالية للقيمة الاقتصادية المضافة". وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بأنها: "الربح أو الخسارة الذي يتبقى بعد طرح ثمن تكلفة جميع أنواع رأس المال المستعمل". (الخولي، 2001: 5).

تعتبر EVA المقياس الحقيقي لأداء منشآت الأعمال حيث نبط استخدام مقاييس الفعالية المالية الحالية (مقاييس الأداء التقليدية)، مثل: ربحية السهم (Earnings Per Share (EPS))، أو العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE))، أو العائد على الأصول (Return On Assets (ROA)) أو العائد على الاستثمار (Return On Investment (ROI))، أو مضاعف السعر (Price-earnings Ratio (P/E)).

وبنظرة متأنية للقيمة الاقتصادية المضافة نجد أنها لا تختلف كثيراً عن مفهوم ظل سائداً لفترة طويلة في الأوساط المحاسبية، وهو مفهوم الدخل المتبقي (Residual Income). وقد حدا ذلك بالبروفيسور بوبرت آثنوي للقول بأن القيمة الاقتصادية المضافة ما هي إلا الدخل المتبقي ذاته ولكن أعيد تغليفه وتسويقه تحت هذا الاسم الجديد (القيمة الاقتصادية المضافة). (الرواشدة، 2006: 73) وبصورة إجمالية فإن القيمة الاقتصادية المضافة تختلف عن الدخل المتبقي على النحو التالي:

الدخل المتبقي = الربح من العمليات - تكلفة رأس المال

القيمة الاقتصادية المضافة = الدخل المتبقي + تعديلات الدخل المحاسبي من العمليات

وعلى حسب رأي ستيرن وستيوارت وشركاؤهم فإن هناك أكثر من مائة وستون تعديلاً (160) يمكن إجراؤها على الدخل المحاسبي من العمليات وذلك لحساب القيمة الاقتصادية المضافة. ولكن في الواقع تقوم الشركات التي تستخدم القيمة الاقتصادية المضافة بإجراء تعديلات لا تتجاوز من (5) إلى (15) تعديلاً وذلك تجنباً للتعقيد. (خليل، 2004: 33).

تم اشتقاق هيكل EVA من صيغة الحساب للدخل المتبقي A. Marshall، الذي تعرض للتصحيحات المناسبة التي تهدف إلى إزالة الأخطاء الواردة فيه بسبب الممارسات المحاسبية. تقدم القيمة الاقتصادية المضافة زيادة القيمة التي أنشأتها الشركة على التكلفة الإجمالية لرأس المال. لذلك، EVA هو الفرق بين العائد على الاستثمار وتكلفة رأس المال المستخدم. (Uyemura et.al., 1996).

$$EVA = IC \cdot (ROIC - WACC) = (IC \cdot ROIC) - (IC \cdot WACC) = sNOPAT - WACC \cdot IC$$

حيث:

EVA: Economic Value Added (القيمة الاقتصادية المضافة)،

IC: Invested Capital (رأس المال المستثمر)،

ROIC: Return on Invested Capital (العائد على رأس المال المستثمر (العائد على الاستثمار))،

WACC: Weighted Average Cost of Capital (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال)،

sNOPAT: Net Operating Profit After Taxes (Adjusted) (صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضريبة).

جوهر EVA هو أن تؤخذ في الاعتبار في تقييم الفعالية ليس فقط قيمة الأرباح المعدلة، ولكن أيضًا القيمة الإجمالية لرأس المال المستخدم في المشروع (بما في ذلك حقوق الملكية). يمثل منتج $WACC \cdot IC$ إجمالي تكلفة رأس المال معبراً عنه بالوحدات النقدية. يسمح هذا الشكل من مؤشر EVA للمديرين بفهم مبدئين أساسيين للكفاءة المالية للمؤسسة: (زبدة و أبو عيدة، 2016)

- تعظيم أصول المساهمين،

- تشكيل قيمة المؤسسة تحت تأثير العائد المتوقع من قبل المستثمرين (تكلفة رأس المال).

يوضح البند أعلاه أن EVA إيجابي فقط عندما يتجاوز معدل العائد الفعلي على رأس المال المستثمر التكلفة الإجمالية. هذا هو أساس المطالبة بأن الأصول يتم إنشاؤها فقط إذا تجاوز $WACC$ ROIC. يمكن اعتبار $WACC$ الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب، والذي غالبًا ما يطلق عليه معدل العائق. يقسم مجال النتائج إلى قسمين: الأرباح الاقتصادية ($ROIC > WACC$) والخسائر الاقتصادية ($ROIC < WACC$). في حالة معادلة ROIC و WACC، ما يسمى ب نقطة التعادل الاقتصادي التي $EVA = 0$. ويسمى الفرق بين ROIC و WACC الفائض الاقتصادي وهو مقياس مهم للربحية الاقتصادية للشركة. لذلك، تصف القيمة الاقتصادية المضافة الربحية الزائدة لرأس المال المنخرط في عمليات الشركة على تكلفتها، والتي تعد المصدر الأساسي للقيمة التي تم إنشاؤها.

الجدول (1)

النتيجة الاقتصادية لنشاط المؤسسة

ROIC > WACC	EVA > 0	تولد الشركة أموالاً إضافية لأصحابها: خلق قيمة المساهم.
ROIC < WACC	EVA < 0	يتم تخفيض أصول المساهمين: تدمير قيمة المساهم.
ROIC = WACC	EVA = 0	العائد المحقق يغطي تكلفة إجمالي رأس المال: لم تتغير قيمة المساهمين.

المصدر: الدراسة الخاصة.

لذلك يُنظر إلى EVA على أنه مقياس للفعالية وأداة تحليلية وانضباط إداري. ستيرن ستوارت وشركاه المعلن عنها في المجالات المالية كمقياس: (www.eva.com)

- الذي يحسب قيمة المؤسسة التي تم إنشاؤها أو تدميرها بشكل جيد،

- تحديد الفاعلية المالية الحقيقية للمشروع،

- الذي يعتبر نموه هو المفتاح لزيادة القيمة التي تخلقها المؤسسة،

- الوحيد والأفضل المستخدم لقياس الثروة التي تم تكوينها للمساهمين،

- التفسير الأكثر اكتمالاً للتغيير في أصول المساهمين.

ثانياً: الكفاءة المالية:

تنص كلمة كفاءة كما حددها قاموس أكسفورد على ما يلي: الكفاءة هي إنجاز أو القدرة على إنجاز عمل بأقل قدر من الوقت والجهد. كما عبر عن ذلك بطرس بطرس "فعل الأشياء بالطريقة الصحيحة هي الكفاءة". هذا يدل على تحقيق الهدف مع الحد الأدنى من التضحية بالموارد النادرة المتاحة. (السالم, 2018).

يعتبر المفهوم العام للكفاءة مرتبط ومتداخل مع المفهوم العام للفعالية، فالفعالية تعني إمكانية تحقيق الهدف والوصول إلى النتائج التي يتم تحديدها مسبقاً، وأن الهدف عبارة عن نقطة نهاية أو نتيجة يراد الوصول إليها في وقت محدد، بينما الكفاءة في مفهومها العام تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية. (محمد, 2017).

الكفاءة المالية هي مقياس لقدرة المنظمات على ترجمة مواردها المالية إلى أنشطة ذات صلة بالمهمة، وهي تقيس مدى كثافة استخدام الشركة لأصولها في تحقيق إجمالي الإيرادات وفعالية قرارات الإنتاج والشراء والتسعير والتمويل والتسويق. تشير الكفاءة المالية على المستوى

الجزئي إلى الكفاءة التي يتم بها تخصيص الموارد بشكل صحيح بين الاستخدامات المتنافسة في وقت معين. تعتبر الكفاءة المالية كمقياس للكفاءة الكلية ودليل إداري لزيادة الكفاءة ومدى الربحية والسيولة والإنتاجية وقوة رأس المال ويمكن اعتبارها دليلاً نهائيًا على الكفاءة المالية.

الكفاءة المالية هي مقياس لكفاءة استخدام أصول الشركة لتوليد الإيرادات. كما تستخدم النسب التشغيلية لقياس الكفاءة مثل الربحية: والتي تعني القدرة على تحقيق الربح من جميع الأنشطة التجارية لمنظمة أو شركة أو مؤسسة، ويبين مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح باستخدام جميع الموارد المتاحة في السوق. وفقًا لـ (Harward & Upton, 1991)، "الربحية هي" قدرة استثمار معين على كسب عائد من استخدامه، ومع ذلك، فإن مصطلح "الربحية" ليس مرادفًا لمصطلح "الكفاءة"، الربحية: مؤشر على الكفاءة ويعتبر كمقياس ودليل إداري لزيادة الكفاءة على الرغم من أن الربحية تعد معيارًا مهمًا لقياس الكفاءة، لا يمكن اعتبار مدى الربحية كدليل نهائي على الكفاءة. في بعض الأحيان يمكن أن تشير الأرباح المرضية إلى عدم الكفاءة وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تكون درجة الكفاءة المناسبة مصحوبة بغياب الربح. والإنتاجية: والتي تُعرّف عادةً بأنها نسبة المخرجات المنتجة لكل وحدة من الموارد تستهلكها العملية. "الإنتاجية هي مقياس للأداء في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، والقيمة المضافة أو المبيعات ناقص المشتريات مقسومًا على العمال المستخدمين". (عبد الرحمن, 2005).

ثالثًا: البنوك التجارية الأردنية:

يعتبر البنك العربي أول البنوك الوطنية حيث تم نقل مركزه إلى عمان وذلك بعد أحداث عام 1948، وقد كان البنك العربي تأسس في عام 1930 في القدس، وبعد ذلك تأسس البنك الأهلي الأردني في عام 1956 وتلاه بعد ذلك كل من بنك الأردن وبنك القاهرة عمان في عام 1960 ثم توالى بعد ذلك تأسيس البنوك في المملكة الأردنية الهاشمية حتى وصل عددها في نهاية عام 2017 (25 بنكاً) وذلك بعد إن كانت البداية للعمل المصرفي تعود إلى العام 1925 حيث البنك العثماني كان أول البنوك التي زاولت أعمالها في الأردن. (وهدان, 2017).

ويتم تأسيس البنوك التجارية الأردنية عادة "عن طريق تجميع هيئة تأسيسية للبنك المنوي إنشائه تساهم بجزء من رأس المال على أن يطرح الباقي للاكتتاب العام، وتقوم البنوك التجارية العاملة في الأردن بالأعمال العادية التي تقوم بها البنوك بشكل عام وتخضع البنوك التجارية إلى الترخيص من قبل البنك المركزي الأردني لكي تتمكن من مزاوله أعمالها، على أن تتقيد بتعليمات مزاوله نشاطاتها والنسب التي يحددها من ناحية السيولة والائتمان والاحتياطي ورأس المال، ولا يحق لها الاندماج مع احد البنوك أو افتتاح فرع جديد إلا بموافقة البنك المركزي. (الطراد وعباد, 2004: 58).

تعتبر البنوك المكون الرئيسي للقطاع المالي في الأردن والمكون من: البنوك، وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المنفرد بالإضافة إلى شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد بلغ حجم موجوداته ما قيمته 49.1 مليار دينار وذلك في نهاية عام 2018 حيث شكلت موجودات البنوك المرخصة ما

نسبته 93.5% من إجمالي موجودات القطاع المالي حيث بلغت 47.1 مليار دينار أردني وذلك في نهاية عام 2018 (البنك المركزي: تقرير الاستقرار المالي لعام 2018).

وبلغ عدد البنوك التجارية العاملة في الأردن 25 بنكا وذلك كما هو الحال في نهاية عام 2019 حيث تقسم هذه البنوك إلى 16 بنكاً أردنياً (منها ثلاثة بنوك إسلامية) وتسعة بنوم أجنبية (منها بنك واحد إسلامي). (مجلة جمعية البنوك الأردنية العدد العاشر 2019)

رابعاً: القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للكفاءة المالية في البنوك التجارية:

غالباً ما يُنظر إلى EVA كمقياس للكفاءة المالية كقيمة مطلقة تتم مقارنتها بقيمة صافي الربح أو الدخل المتبقي أو أي مقياس آخر ذي صلة. يتم استخدام التغييرات السنوية، وكذلك العائد على حقوق المساهمين، ومؤشرات العائد على الأصول أو هامش الدخل التشغيلي، لتقييم تقلب قيمة المؤسسة. يشير أنصار هذا الحل إلى بساطته ولا حاجة للتنبؤ بالعوائد المستقبلية. وغالباً ما يُنظر إلى مفهوم EVA على أنه ثقافة تنظيمية، وليس تقنية دقيقة لتقييم أداء المؤسسة، ثم تصبح الحاجة إلى تقدير قيمتها بدقة هدفاً ثانوياً، والعقبات التي تحول دون حسابها ذات أهمية ضئيلة. (Stern, 1997).

عند النظر في إمكانية استخدام EVA لتقييم الأداء المالي للمؤسسات، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتفاصيل أنشطتها، لا يمكن تكرار إجراء الحساب نفسه لمؤسسة غير مالية على مؤسسة مالية. باستخدام EVA لتقييم الأداء المالي للمؤسسات تم تطوير إجراءين منفصلين تم تحديدهما على أنهما EVA القياسي و EVA المصرفي وتم تمييزهما على التوالي ((std) EVA و (bkg) EVA. يتم حساب قيمة EVA للمؤسسات غير المصرفية وفقاً لإجراء عالمي تكون فيه قيمة رأس المال المستثمر هي مجموع الأصول (أو مجموع الخصوم وحقوق الملكية التي تحمل فائدة). يتم حساب متوسط تكلفة رأس المال المستثمر في الأصول المملوكة باستخدام نموذج WACC من أجل تقريب القيمة الدفترية للأصول إلى قيمها الاقتصادية، ثم يتم إجراء التعديلات المناسبة. (Anand et al., 1999).

عند استخدام EVA للبنوك التجارية، لا يمكن تكرار إجراء الحساب أعلاه بسبب هيمنة الوساطة المالية في أنشطتها، يتم التعامل مع مطلوباتهم كمساهمة "منتجة" في النشاط المصرفي، وليس كمصدر للتمويل. إن تطبيق إجراء الحساب القياسي للبنوك يعني الاعتراف المزدوج بتكلفة الالتزامات في حساب EVA (في WACC و NOPAT). في حالة البنوك، يجب أن يكون رأس المال المستثمر معادلاً لحقوق الملكية، وهو متغير رئيسي يحدد فعاليتها المالية، وتحتسب تكلفة رأس المال على أساس نموذج CAPM، معرباً عن العائد المتوقع من قبل المساهمين. تتكون قيمة رأس المال المستثمر في البنك من حقوق الملكية، والتي يتم زيادتها عن طريق القروض الثانوية، يمكن افتراض مجموع الأموال الأساسية (المستوى 1) والتكميلية (المستوى 2) كقيمتها. (عبد الرحمن، 2005).

لذلك، باستخدام إيفا لقياس الكفاءة المالية للبنوك، ينبغي تعديل الصيغة التالية:

$$EVA = sNOPAT - E^* ce,$$

حيث:

sNOPAT: صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضريبة، بما في ذلك تكلفة الفائدة على رأس المال الأجنبي،

E: قيمة حقوق الملكية.

Ce: تكلفة حقوق الملكية.

مما لا شك فيه أن الأنشطة المصرفية تؤثر على نوع التسويات التي تم إجراؤها على حساب NOPAT، والتي غالبًا ما تتعلق بـ :
(الشرقاوي, 2006)

- الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بشطب المبالغ المستحقة القبض في الحسائر بدلاً من رصيد المخصصات المخصصة لها،

- الاعتراف بالحسائر الفعلية بدلاً من محصص المخاطر العامة الذي تم إنشاؤه،

- الاعتراف بمبلغ ضريبة الدخل المدفوعة دون الأخذ بعين الاعتبار المخصص المنشأ لها،

- استبعاد النتائج في العمليات المالية والمصرفية.

إذا تم إنشاء المخصص لتغطية الذمم المدينة المفقودة في المستقبل، فيجب أن تكون مساوية لقيمتها الصافية الحالية، ينتج تقلبها من التغيرات في مبلغ الذمم المدينة المفقودة المحتملة وإثبات الذمم المدينة الجديدة التي تتطلب ضمانات. إن الاعتراف برصيد الاحتياطي في بيان دخل البنك، في حالة عدم اليقين لاستخدامه في المستقبل، هو مصدر أخطاء في تقييم فعالية عملياته لأنه يقلل من قيمة صافي الربح المحقق في فترة معينة. بالإضافة إلى ذلك، يخضع هذا الاحتياطي للتلاعب من قبل البنوك. في حالة ارتفاع دخل التشغيل، يتم إنشاء قيمة أعلى مقابل ذلك من أجل خفض صافي الربح الناتج. عندما تكون الإيرادات التشغيلية منخفضة نسبيًا، يتم التخلي عن عمليات الشطب الكبيرة. هذه الممارسة تشوه صورة أداء البنك على المدى الطويل، لأنها تؤدي إلى صورة غير صحيحة للأرباح المستقرة طويلة الأجل. تتميز الأنشطة المصرفية بمخاطر عالية، مما يسبب تقلبها. لذلك، في سياق تقييم الكفاءة المالية، من غير المناسب معادلة مستويات الربح السنوي. لذلك، سيتكون التصحيح من إضافة مبلغ صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة (NOPAT) مرة أخرى إلى مبلغ المخصص الذي تم إنشاؤه وتقليله فقط من خلال الحسائر المتكبدة في الفترة الحالية.

القيمة الفعلية لضريبة الدخل المدفوعة تحل محل رصيد المخصص الذي تم إنشاؤه له في حساب NOPAT، تمثل مخصصات الاحتياطي قيمة الضريبة المقابلة للأرباح التي يحققها البنك، محسوبة وفقًا للمبادئ المحاسبية المطبقة، نظرًا لأن اللوائح القانونية تحدد الناتج الخاضع للضريبة بشكل مختلف عن صافي القيمة الدفترية للربح، فقد يختلف صافي الربح المحسوب لاحتياجات مكتب الضرائب بشكل كبير عن صافي الربح المحسوب وفقًا للممارسة المحاسبية. لذلك قد يختلف احتياطي ضريبة الدخل المحتفظ به بشكل كبير عن ضريبة الدخل الفعلية

التي يدفعها البنك، تظهر معظم البنوك فرقاً واضحاً وثابتاً بين عمليات شطب ضريبة الدخل ومقدار الضرائب المدفوعة فعلياً. (حجازي و الخولي، 2003).

إحدى طرق تأمين سيولة البنوك هي شراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها. لذلك، فإن النتيجة التي هي الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ليست كبيرة. من وجهة نظر اقتصادية، يبدو من الصحيح إزالة تأثير الأرباح والخسائر من بيع الأوراق المالية السائلة على قيمة NOPAT. الغرض من تعديل النتائج المالية هو تمكين اختبار الفعالية الحقيقية للبنك من خلال تضمين عناصره المستقرة فقط 20. لذلك، عند تقييم تأثير المعاملات الكبيرة على سوق رأس المال على نتائج عمليات البنوك، تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للبنوك غير المشاركة بشكل كبير في العمليات في هذا السوق، فإنها غالباً ما تكون فريدة في طبيعتها، بينما بالنسبة للبنوك الموجهة للاستثمار فهي جزء رئيسي من أعمالها.

من خلال تقديم التصحيحات المقدمة لإجراء حساب EVA للبنوك نجد: (Bhattacharyya & Phani, 2004)

$$EVA(bkg)_{t-1, t} = sNOPAT_{t-1, t} - [E_{t-1} * ce_{t-1, t}]$$

حيث:

$EVA(bkg)$: القيمة الاقتصادية المضافة المصرفي

$sNOPAT$: صافي الأرباح التشغيلية المعدلة بعد الضريبة

$E_{t-1, t}$: رأس المال المستثمر في نهاية الفترة t

$ce_{t-1, t}$: تكلفة حقوق الملكية في الفترة t

من أجل تعظيم قيمة EVA في البنوك، يجب إدارة عملياتها بطريقة تجعل الفرق بين قيمة النتيجة المالية المكتسبة والمعدلة ومنتج رأس المال الذي تحتاجه وتكلفته أكبر ما يمكن. تحقيق هذا الهدف صعب بسبب التنظيم من الأعلى إلى الأسفل لأنشطة البنوك. ترتبط زيادة النتيجة المالية بتكبد مخاطر أعلى، الأمر الذي يتطلب بدوره توسيع قاعدة رأس المال لإثبات كفاية رأس المال على المستوى المناسب. وكلما زادت قيمة الأموال التي تم جمعها، زادت التكلفة اللازمة للتغطية. ولهذا السبب، تسعى البنوك جاهدة لتحسين نتائجها المالية بشكل رئيسي عن طريق زيادة الهوامش المحققة على المنتجات المصرفية وترشيد تكاليف التشغيل. إن فهم الحاجة إلى الانخراط فقط في العمليات التي تخلق قيمة اقتصادية مضافة يعني السعي للدخول في معاملات تتجاوز ربحيتها التكلفة المحددة.

يرتبط استخدام EVA للإدارة الداخلية لكفاءة البنك بالحاجة إلى تحديد مقدار الأرباح الناتجة عن وحداته وتحميلها تكلفة رأس المال المستخدم. ثم يُنظر إلى البنك على أنه مجموع الوحدات الفردية، والأرباح وحقوق الملكية على أنها مجموع المبالغ الفردية. ترتبط خطوط

الأعمال أو الفروع أو المنتجات المصرفية تشغيلياً، وبالتالي فإن مستوى نشاط وحدة ما يؤثر على أرباح وحدة أخرى. هناك حالة خاصة للروابط التشغيلية هي الإنشاء المشترك للمنتجات، مما ينتج عنه نوعين منفصلين، قد تكون العمليات التي يقوم بها البنك مرتبطة بطريقة أخرى غير التعاون المباشر.

يدعي مؤيدو EVA أنه لا يسمح فقط بتعبئة المديرين التنفيذيين للبنك من أجل الاستخدام الفعال لأعلى مصدر للتمويل - الأسهم، ولكن أيضاً لتحديد بوضوح مساهمة المديرين الأفراد في الربح الاقتصادي المتولد، بما في ذلك مقياس القيمة المضافة في نظام تقييم الكفاءة المالية للبنوك، يتم اعتماده أيضاً كأساس للمكافآت المدفوعة. ومع ذلك، يجب ضمان الفعالية المستقبلية ضد محاولات تعظيم الكفاءة الحالية، هذه مشكلة شائعة تحدث عندما يكافأ الموظفون على أساس إيفا المكتسبة في فترة واحدة. نظام المكافآت، الذي يأخذ في الاعتبار النتيجة ذات الإجراء المفرد، يؤدي إلى تعظيم الجهود الهادفة إلى زيادته وفي نفس الوقت يتجاهل الحاجة إلى ضمان الكفاءة في المستقبل. في حالة البنوك، يمكن أن يتجلى ذلك في: (الخولي، 2000)

- زيادة دخل التشغيل للفترة الحالية نتيجة لتخفيف سياسة الإقراض،

- تخفيض جودة الخدمات.

يتسبب هذا النهج في انخفاض الدخل التشغيلي في المستقبل نتيجة للزيادة في قيمة المطالبات المفقودة وفقدان العملاء المحبطين من استخدام خدمات ذات نوعية رديئة. يمكن حل هذه المشكلة عن طريق الاحتفاظ بحسابات مكافأة للمديرين، حيث يتم توفير مدفوعات سنوية إيجابية وسلبية لهم حتى نسبة مئوية من أرصدهم. يتم احتساب المكافآت المتراكمة على مستوى العالم كل فترة طويلة معينة (عادة كل خمس سنوات). يسمح هذا الحل بالقضاء على التلاعب بالفعالية قصيرة المدى ويفضل الإدارة طويلة الأجل لنشاط البنك.

خامساً: الدراسات السابقة:

دراسة الحوراني (2018) بعنوان: القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كميّار لتقييم الأداء المالي - دراسة مقارنة.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية التقليدية كميّار لتقييم الأداء المالي، ومعرفة أيهما أكثر قدرة في تفسير التغير بالقيم السوقية للأسهم، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق هذه الدراسة على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان حيث تمثلت عينة الدراسة بـ 63 شركة صناعية و58 شركة خدمية. وقد أظهرت نتائج الدراسة إمكانية استخدام مجموعة من المؤشرات المالية وذلك لتفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم في الشركات الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان، و لم يكن لجميع المتغيرات الممثلة للمؤشرات المالية التقليدية نفس القدرة على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، بل كان هناك تفاوت في فيما بين هذه المؤشرات في تفسير التغير في القيمة السوقية، حيث كانت أكثر المتغيرات تأثيراً على التغير في القيمة السوقية هي (القيمة الدفترية للأسهم، ثم تلتها التوزيعات النقدية، ثم عائد السهم الواحد، ثم نسبة المديونية)، أما فيما يتعلق بكل من المتغيرات المتمثلة بكل من (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة) فكانت ضعيفة ولم يكن لها قدرة تفسيرية عالية، كما أظهرت النتائج إمكانية استخدام القيمة الاقتصادية

المضافة لتفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم في الشركات الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان، كما تبين أن المؤشرات المالية التقليدية أكثر قدرة من معيار القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغير في القيم السوقية للأسهم في الشركات الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) من قبل بورصة عمان، ومحاولة إلزام الشركات المدرجة في البورصة بالإفصاح عنه ضمن مرفقات القوائم المالية جنباً على جنب مع مؤشرات الأداء التقليدية.

دراسة أبو وادي، وسقف الحيط (2016) بعنوان: القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكتملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات تقييم الأداء المحاسبية التقليدية (معدل العائد على حقوق الملكية) ومؤشرات تقييم الأداء الحديثة (القيمة الاقتصادية المضافة) للمصارف التجارية الأردنية، وكذلك الوقوف على دلالات هذه المقاييس كمؤشرات لتقييم الأداء واستخدامها في تفسير القيمة السوقية المضافة. ولتحقيق هدف الدراسة، تم حساب هذه المقاييس للمصارف التجارية الأردنية حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) للمصارف المدرجة خلال الفترة 2002-2013، وعددها ثلاثة عشر مصرفاً، في دراسة الأداء الاقتصادي والمالي على مستوى المصارف التجارية الأردنية. حيث أشارت نتائج تطبيق اختبار المقاييس السابقين على القيمة السوقية المضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية المضافة للمصارف الأردنية، وكذلك بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة للمصارف الأردنية، ولكن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أعطى نتائج أفضل من مؤشر العائد على حقوق الملكية.

دراسة جويحان (2015) بعنوان: أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم (دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي، والعائد على الاستثمار).

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي لمقارنة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة المعدل مع المؤشرات المالية التقليدية المستخلصة من القوائم المالية المنشورة المعدة على أساس الاستحقاق مثل (ROI & RI)، وأي من هذه المؤشرات أفضل في تفسير التقلبات التي تحدث في الأسعار السوقية للأسهم، وتكونت عينة الدراسة من (31) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال فترة 2012 – 2014 واستخلص منها المؤشرات المالية التي تخدم أغراض الدراسة. ولاختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحث الأساليب الإحصائية مثل اختبار T للعينة الواحدة، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر العائد على الاستثمار (ROI) هو من بين المتغيرات المستقلة الثلاثة الأكثر تأثيراً على الأسعار السوقية للأسهم (SP) إذ كشف اختبار بيرسون عن معامل ارتباط موجب ومرتفع نسبياً وذلك مقابل عدم وجود علاقة لكل من المؤشرين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والربح المتبقي (RI)، كما كشفت الدراسة أيضاً عن أن المؤشرات المالية التقليدية (ROI&RI) أكثر تأثيراً على أسعار الأسهم من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، في حين أن جميع هذه المؤشرات الثلاثة معاً يحسن من القدرة على تفسير التقلبات التي تحدث في هذه الأسعار. وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توفير بنك للمعلومات على المستوى الوطني يمكن الباحثين في مجال القيمة الاقتصادية المضافة من الحصول على البيانات التي تلزم لتحديد مثل معامل بيتا (B) للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، والمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المستثمر في تلك الشركات

(WACC)، وكذلك توصي الدراسة بإضافة مقياس القيمة الاقتصادية المضافة إلى بقية المقاييس المستخدمة حالياً في حال توفر جميع المعلومات اللازمة لتحديد القيمة الاقتصادية المضافة المعدلة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

دراسة متولي (2014) بعنوان: استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لتكوير مقاييس تقييم الأداء بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية: دراسة تحليلية مقارنة.

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في زيادة فعالية تقييم أداء البنوك التجارية المصرية من خلال استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (eva) وانبتق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل في: تحديد أوجه قصور مؤشرات تقييم الأداء المحاسبية التقليدية في تقييم أداء البنوك في ضوء ظروف البيئة المصرفية. وتحديد كيفية حساب واستخدام القيمة الاقتصادية المضافة (eva) بالبنوك المصرية كأحد مؤشرات قياس القيمة، وتحديد التعديلات والتسويات المحاسبية الواجب إجرائها حتى يمكن استخدام المقاييس المذكور. وقياس اثر استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (eva) على تقييم الأداء في البنوك التجارية المصرية.

دراسة (Pavelkova & Dostal , 2013) بعنوان:

Measuring The Company's Performance: The Identification of Correlation between EVA and Selected Financial Indicators With Use of Genetic Algorithm.

هدفت الدراسة إلى قياس أداء الشركة باستخدام مقاييس أداء مختلفة من حيث المفهوم، والأداء، والمؤشر، وقد تمت المقارنة بين المقاييس المبينة على القيمة الاقتصادية المضافة، والمقاييس المالية التقليدية، وتكونت عينة الدراسة من 258 عامل في شركة صناعية في الجمهورية التشيكية. وقد توصلت الدراسة أن المقاييس التقليدية هي أكثر شيوعاً في تقييم الأعمال بالرغم من الإدراك بأهمية القيمة الاقتصادية المضافة، وأن أفراد العينة يرغبون في تطبيق مقاييس القيمة الاقتصادية المضافة وذلك لأنها تعمل على التنبؤ بالفشل المالي والإفلاس وتقويم الوضع الائتماني.

دراسة (Teker, 2011) بعنوان:

Economic Value added Performances of Publicly Owned Banks Evidence from Turkey.

هدفت الدراسة إلى توظيف القيمة الاقتصادية المضافة كاحد المؤشرات المستخدمة للوقوف على تقييم أداء إدارات البنوك، وتقويم البنوك. وقد اجريت على جميع البنوك التركية المدرجة في سوق اسطنبول للأوراق المالية، وغطت الفترة من 2006 لغاية 2010 وقد خلصت لدراسة إلى وجود علاقة قوية بين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المدروسة، وترتيبها من حيث الكفاءة في الأداء، والقيمة السوقية للبنوك.

4. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

منهجية الدراسة:

من أجل بيان أثر القيمة الاقتصادية المضافة على تقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجانب النظري وكذلك أسلوب التحليل القياسي لدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis)، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect حسب اختبار هوسمان (Hausman Test). وبعد الحصول على البيانات اللازمة، تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات.

مجتمع وعينه الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان للأوراق المالية والتي يبلغ عددها (13) بنكا وذلك في نهاية عام 2019 خلال الفترة (2015-2019)، وستعتمد الدراسة على جميع البنوك التجارية المكونة لمجتمع الدراسة باستثناء البنوك الإسلامية وذلك بسبب طبيعتها الخاصة من حيث اعتمادها على صيغ التمويل الإسلامي وعدم انسجام بياناتها مع طبيعة بيانات البنوك التجارية.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على ما يلي:

. مصادر أولية: حيث تم جمع البيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي وبورصة عمان للأوراق المالية وجمعية البنوك في الأردن بالإضافة إلى القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة.

. مصادر ثانوية: وذلك بالرجوع إلى أدبيات الدراسة من المراجع العلمية وكذلك الكتب والبحوث والدراسات المنشورة في المجالات والدوريات والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المقالات والأبحاث المنشورة على الانترنت.

محددات الدراسة:

المحدد المكاني: اقتصرت الدراسة على البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن والمسجلة في بورصة عمان عدا البنوك الإسلامية.

المحدد الزماني: اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية بين (2015 – 2019)

اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson,1988)، (Plosser & Nelson,1982)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود اثر حقيقي بين المتغيرات، وعليه لا بد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الجدول (2) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

الاختبار				
PP-Fisher chi-sq		ADF-Fisher Chi-sq		
المستوى Prob	الفرق الأول Prob	المستوى Prob	الفرق الأول Prob	
0.3652	0.0000	0.3372	0.0026	EVA
0.4971	0.0391	0.4623	0.0216	OG
0.3220	0.0109	0.3382	0.0103	BPI
0.2788	0.0041	0.3766	0.0011	CSM
0.3441	0.0174	0.4222	0.0198	APIS
0.2998	0.0274	0.3542	0.0171	CBSME

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن المتغيرات لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%. وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (3) نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
***0.0000	***0.0000	3	Z=resid

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (3) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى 5%، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$ عند مستوى معنوية 1%.

اختبار الارتباط بين المتغيرات:

جدول (4) معامل الارتباط بين المتغيرات

CBSME	APIS	CSM	BPI	OG	EVA	
					1	EVA
				1	-0.10	OG
			1	0.13	0.05	BPI
		1	0.12	0.04	0.23	CSM
	1	0.13	0.06	0.09	0.17	APIS
1	0.23	0.16	0.09	0.18	0.22	CBSME

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين المتغيرات الخاصة بالبنوك محل الدراسة، حيث يتبين عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

ومن أجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي)، تم تقدير اختبار هوسمان، وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية (probability) أو مستوى المعنوية الخاصة باختبار (Chi-square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% فيتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة، وإذا كانت قيمتها أكبر من 5% فيتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Torres-Reyna, 2007).

جدول (5) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects – Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.83	5	0.002774	Cross-section random

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وقد أشار نتائج اختبار هوسمان إلى أن قيمة ($P.value > 0.05$) وهذا يعني قبول أسلوب الأثر العشوائي (Random Effect) كأسلوب ملائم لتحليل بيانات الدراسة, إذ بلغت قيمة كاي تربيع (0.002774) وبدلالة إحصائية (0.83).

اختبار فرضيات الدراسة:

جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Dependent Variable: EVA				
Method: Cross-section Random Effect				
Date: 2/7/2020 Time: 20:17				
Sample: 2015-2019				
Periods Included: 5				
Cross-Section included: 13				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.01	-2.74	3.36	-7.68	EVA
0.00	5.83	0.04	0.44	OG
0.03	3.17	0.27	10.39	BPI

0.02	4.27	0.18	4.22	CSM
0.00	3.33	0.07	2.38	APIS
0.11	4.62	0.08	0.26	CBSME
3.05	Mean dependent var		0.63	R-squared
3.45	S.D. dependent var		0.62	Adjusted R-squared
4.13	Akaike info criterion		1.78	S.E. of regression
4.18	Schwarz criterion		467.62	Sum squared resid
4.34	Hannan-Quinn criter.		-322.00	Log likelihood
0.83	Durbin-Watson stat		58.64	F-statistic
			0.00	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

من خلال قيمة ال F البالغة (58.64) ومعنويتها (0.00) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، كما بلغت قيمة (R-squared) (0.63) وهي تدل إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (63%) من التغير الحاصل في المتغير التابع.

4. النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بناءً على النتائج السابقة التي حول القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة لقياس الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2015-2019، وبعد أن تم تحليل البيانات الخاصة بها، والإجابة على اختبار الفرضيات التي وردت فيها، فقد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج، والتي كانت كما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تحديد الأهداف التنظيمية في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغت قيمة معامل التأثير (0.44) وقيمته المعنوية (0.00) وهذه القيمة أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة البديلة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تحسين الأداء في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغت قيمة معامل التأثير (10.39) وقيمته المعنوية (0.03) وهذه القيمة أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية بالصيغة البديلة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على إدارة رأس المال في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغت قيمة معامل التأثير (4.22) وقيمته المعنوية (0.02) وهذه القيمة أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة بالصيغة البديلة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تحليل ربحية الاستثمار في الأسهم في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغت قيمة معامل التأثير (2.38) وقيمته المعنوية (0.00) وهذه القيمة أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة بالصيغة البديلة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على بناء أنظمة المكافآت وتحفيز الموظفين الإداريين في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغت قيمة معامل التأثير (0.26) وقيمته المعنوية (0.11) وهذه القيمة أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة بالصيغة الصفرية.
- الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة الاقتصادية المضافة على تقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغت قيمة معامل التأثير (2.38) وقيمته المعنوية (0.00) وهذه القيمة أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسية بالصيغة البديلة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- القيمة الاقتصادية المضافة هي أداة مفيدة للمديرين التنفيذيين التي تسهل اتخاذ الخيارات في عملية صنع القرار. ويجب السعي لزيادة قيمته من خلال التركيز على كل من التكاليف المتكبدة والكفاءة المحققة.
- على البنوك أن تسعى جاهدة لتحقيق أرباح عالية بما يكفي لتكون قادرة على تغطية تكاليف الفائدة، والباقي سوف يعمل على تلبية توقعات المساهمين فيما يتعلق بعائد الاستثمارات المحتفظ بها.
- باستخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم الأداء، من الضروري الاهتمام بجميع الموظفين في المؤسسة، حيث يتم تسهيل ذلك من خلال بناء مخطط خطة المكافآت على أساس القيمة المضافة التي تم إنشاؤها. كعنصر في نظام إدارة الكفاءة المالية وأساس لخطط المكافآت.
- العمل على تحديث القوانين والتشريعات باستمرار لما لذلك من أهمية في تعزيز موقف البنوك التجارية الأردنية التنافسي وحماية المستثمرين.
- ضرورة أن تعمل البنوك التجارية الأردنية على التحديث والتطوير المستمر للخدمات البنكية التي تقدمها وأن تكون سباقة لكل ما هو جديد على مستوى الابتكارات والتكنولوجيا المالية وغير المالية وذلك من خلال استخدامها للقيمة الاقتصادية المضافة مما ينعكس إيجابياً على أسهمها.
- تشجيع الدراسات والأبحاث على القطاع المصرفي لما لهذا القطاع من دور مهم في عملية تنشيط الاقتصاد الوطني.

5. المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

- أبو وداي، رامي، وأبو حيط، نجيل (2016): القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 30(12)، 2494-2520.
- البنك المركزي الأردني (2018)، تقرير الاستقرار المالي. (الموقع الإلكتروني: <https://www.cbj.gov.jo>)
- جويحان، سلطان سليمان (2015)، أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم (دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي، والعائد على الاستثمار)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- حجازي، إبراهيم رسلان، الخولي، هاله عبد الله (2003)، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للمنشأة وتعظيم ثروة حملة الأسهم، مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- الحوارني، محمد احمد (2018)، القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الأداء المالي - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المالية وإدارة المخاطر، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن.
- خليل، عطا الله (2004)، استخدام أسلوب المحاسبة عن القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم الأداء المالي للشركات الأردنية، المؤتمر العلمي السادس (مهنة المحاسبة في خدمة الاقتصاد، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان - الأردن).

الخولي، هالة (2001)، استخدام نموذج القياس المتوازن للأداء في قياس الأداء الاستراتيجي لمنشآت الأعمال، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 16-31.

الخولي، هاله عبد الله (2000) دراسة تحليلية انتقادية لقياس القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم الأداء كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشآت الأعمال، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، ألسنه (39)، العدد (56)، كلية التجارة، جامعه القاهرة - القاهرة.

الرواشدة، سمير (2006) العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء التقليدية لعوائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن.

زبدة، خالد حسن، أبو عيدة، عمر، (2016)، مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك العاملة في فلسطين وصعوبات تطبيقها "دراسة ميدانية على البنوك العاملة في محافظة طولكرم"، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 18 (1)، 241-267

السالم، مؤيد (2018)، تصميم المنظمات وتحليلها، دار حميثرا للنشر والترجمة، ط 1، العين - الإمارات العربية المتحدة.

الشرقاوي، أشرف (2006) العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الأسهم - دراسة عملية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر (مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات - آفاق وتحديات)، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات.

الطراد، إسماعيل و عباد، جمعة (2004)، التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، (ط3)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الرحمن ، ثماني سامي محمد (2005) دراسة تحليلية للجوانب المحاسبية لقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأداة لتقييم الأداء - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعه القاهرة، القاهرة.

مجلة جمعية البنوك الأردنية العدد العاشر 2019، (الموقع الإلكتروني: <https://www.abj.org.jo>)

محمد، عبدالله شاهين (2017): محافظ الأوراق المالية: إدارة - تحليل - تقييم، ط.1، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر.

متولي، محمد مصطفى (2014)، استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لتكوير مقاييس تقييم الأداء بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

وهدان، نائر فتحي محمد (2017)، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي)، مجلة الدراسات الاقتصادية، 3(12)، جامعة شيخ حتر، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

Anand, M., Garg, A., Arora, A. (1999), Economic Value Added: Business Performance Measure of Shareholder Value, **The Management Accountant Journal**, 353-356.

Bhattacharyya, A.K., Phani, B.V., (2004), **Economic Value Added: a General Perspective**, Social Science Research Network Electronic, Papers Collection, pp. 8-12

Harward, P. and Upton, A. (1991), **Introduction to Business Finance**. New York; Mc Graw Hill.

Kimball, R.C., (1998), Economic Profit Performance Measurement In Banking, **New England**

Economic Review, Vol. 6, 33-48.

Pavelková, Drahomíra, Dostal, Petr (2013), Measuring a company's performance: The identification of correlation between EVA and selected financial indicators with use of genetic algorithm, **WSEAS Transactions on Business and Economics**, Vol.10, 259-267.

Plosser, C., Nelson, C. (1982), Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, **Journal of Money Economics**, Vol. 10.

Stern, J., (1997), EVA and Shareholder Value in Japan, **Journal of Applied Corporate Finance**, vol. 9, no. 4, 100-104.

Stock, J. H. and Watson, M. W. (1988), Testing for Common Trends, **Journal of American Statistical Association**, Vol. 83

Teker, Dilek (2011), "Economic Value added Performances of Publicly Owned Banks: Evidence from Turkey", **International Research Journal of Finance and Economics** ,10.(75),p,p,.201-255.

Torres-Reyna, O. (2007) Panel Data Analysis Fixed and Random Effects Using Stata, **Data & Statistical Services**, Vol. 4(2), Princeton University.

Uyemura, D.G., Kantor, C.C., Pettit, J.M. (1996): EVA for Banks Value Creation, Risk Management and Profitability Measurement, **Journal of Applied Corporate Finance**, vol. 9, no. 2, 94-113.